

## الاتفاق التجاري بين بريطانيا وروسيا السوفييتية مارس ١٩٢١

إعداد الطالب / محمود محمد عويس منصور

معيد بقسم التاريخ

في الوقت الذي احتدم فيه الصراع العسكري بين روسيا السوفييتية وقوات الدول المتحالفة وعلى رأسها بريطانيا، كانت تُجرى مفاوضات من أجل استعادة العلاقات التجارية بين روسيا السوفييتية والدول الرأسمالية، فقد ضاعفت روسيا السوفييتية جهودها من أجل إقامة علاقات طبيعية مع العالم الغربي؛ بعد أن أنهكتها الحرب الأهلية وكانت بحاجة إلى إعادة بناء الاقتصاد الروسي، وكانت تنقصها المعدات اللازمة لذلك، سواء في الجانب الزراعي أو الصناعي، وكان تصريح لينين لصحيفة "World" الأمريكية أصدق تعبير عن تلك الحالة حيث ذكر ما يلي: "لا أرى أية أسباب تحول دون أن تكون لدولة اشتراكية، مثل دولتنا، علاقات أعمال غير محدودة مع البلدان الرأسمالية، فنحن نوافق على الاستفادة من القاطرات والآلات الزراعية الرأسمالية، فلماذا ينبغي لها أن تعترض على الاستفادة من القمح والقنب والبلاتين الاشتراكي"<sup>(١)</sup>، ورأى السوفييت أن ذلك يأتي في إطار مبدأ التعايش السلمي الذي انتهجه لينين، القائمة على السياسة المتبادلة النفع.

كما رأى السوفييت أن الدخول في علاقات تجارية مع العالم الرأسمالي من شأنه، تشتيت جهود الحلفاء بعيدا عن التدخل مرة أخرى ضد روسيا<sup>(٢)</sup>.

وعلى الجانب الأخر رأت الحكومة البريطانية أنها لا تستطيع الاعتماد فقط على الولايات المتحدة في الحصول على المواد الغذائية والمواد الخام، وإنما يجب تنويع مصادر الاستيراد والتحول تجاه روسيا السوفييتية، وهذا لا يتم دون الدخول معها في علاقات اقتصادية وسياسية، وأنه في حالة عدم القيام بذلك فمن المحتمل أن تتجه روسيا السوفييتية صوب ألمانيا، ومن ثم سيشكل الدولتين قوة مشتركة، مما قد يترتب عليه خطر عظيم<sup>(٣)</sup>.

كذلك رأت الحكومة البريطانية انه من خلال إبرام اتفاق تجاري مع السوفييت يمكن لبريطانيا جني بعض الثمار الاقتصادية، تتغلب بها على الأزمات الاقتصادية الحادة التي كانت تعاني منها، فقد شهدت بريطانيا في الفترة من ١٩١٩-١٩٢١ سلسلة من الإضرابات في مناجم الفحم، وفي الوقت ذاته كانت تتوفر لدى بريطانيا فائض كبير من الإنتاج في صناعات معينة لعل ابرزها النسيج، ومثل هذه الصناعات في حاجة ماسة إلى فتح أسواق جديدة لتصريف هذا الفائض، وأن السوق الروسية يمكنها استيعاب كل ما يمكن أن تغذيه به بريطانيا، حيث أن روسيا السوفييتية تعاني من تدهور كبير في النقل والمواصلات، فتعاني من نقص حاد في قاطرات السكك الحديدية، وهناك ندرة في ماكينات الإصلاح والأدوات في الورش وأنه بدون إصلاح شبكة الطرق الروسية لن تستطيع بريطانيا الحصول على ما تحتاجه من روسيا من المواد الخام والمواد الغذائية هذا من جانب (٤)، كما ستؤدي هذه الخطوة من جانب آخر إلى المساهمة في خفض نسبة البطالة، التي وصلت إلى ما يقرب من مليون عاطل في أوائل عام ١٩٢١ (٥)، وتوفير ظروف اقتصادية أفضل في بريطانيا، وسيؤدي ذلك بدوره إلى تقليص أظافر الدعاية اليسارية الشيوعية المعادية للنظم البريطانية الرأسمالية حيث أن بريطانيا ستبدو وكأنها أفضل الحلفاء لروسيا، وبالتالي سيتوقف محاولاتهم لإحداث القلاقل والاضطرابات الداخلية في بريطانيا وفكرة اشتعال الثورة في العالم كله (٦).

رأى لويد جورج أن كل ثورة يستتبعها إجراءات عنيفة تثير المخاوف، لكنها تدريجياً تأخذ مسار الاعتدال حتى تصل إلى المنحى الديمقراطي، وأن استمرار عزل روسيا من قبل الحلفاء يساهم في ازدياد النشاط الثوري لديها، ومن ثم فهو يفضل محاولة احتواء روسيا السوفييتية من أجل التخفيف من أنشطتها الثورية المضادة للإمبراطورية البريطانية (٧). لذا فقد دعا لويد جورج في مجلس العموم بضرورة إحلال العلاقات التجارية محل سياسة التدخل، معلناً فشل السياسة الرامية إلى إعادة روسيا للتغلق عن طريق القوة، وأنه يعتقد بإمكانية إنقاذها عن طريق التجارة (٨).

وقد تساءل أحد أعضاء مجلس العموم عن البضائع التي يمكن أن تصدرها روسيا السوفييتية إلى بريطانيا، والتي يمكن أن تستوردها من بريطانيا، وقد أجاب بونارلو Bonar Law رئيس المجلس، بأن روسيا يمكن أن تصدر إلى بريطانيا: الأخشاب والكتان والحبوب والمشتقات النفطية والجلود والفراء وخام المنجنيز، وأن بريطانيا يمكن أن تصدر إلى روسيا: معدات التعدين، والآلات والمنشآت الكهربائية، والأجهزة الطبية والأدوية، والآلات الزراعية والقاطرات، ومواد السكك الحديدية، والمنسوجات والأجهزة المنزلية، والبضائع العامة، الخ<sup>(٩)</sup>.

### مشكلات العلاقات البريطانية السوفييتية:

واجه بدء المفاوضات البريطانية السوفييتية العديد من المشاكل كان منها، مشكلة اللاجئين والأسرى بين الدولتين، وقد اتفق الجانبان البريطاني والروسي، في ١٢ فبراير ١٩٢٠ على توقيع اتفاقية لتبادل الأسرى في كوبنهاجن عُرفت باتفاقية أوجرادي<sup>(\*)</sup>، التي نصت على تبادل المواطنين الروس المحتجزين في بريطانيا رغما عن إرادتهم بهؤلاء الإنجليز في روسيا. وقد واجهت مشكلة تبادل الأسرى وجود عدد من الأسرى البريطانيين محتجزين في مدينة باكو التي تتبع أذربيجان، ومن بين هؤلاء الأسرى هيوبلك Hewelecke\_ القائم بأعمال القنصل البريطاني في باكو، وادعى الجانب البريطاني بأنهم يعاملون معاملة سيئة في احتجازهم، وقد قدمت الحكومة البريطانية اعتراضا شديد اللهجة إلى الحكومة السوفييتية في يوليو ١٩٢٠، واشترطت إطلاق سراح المحتجزين البريطانيين في باكو، لتجديد وإعادة فتح القنوات التجارية بين الحكومة البريطانية والحكومة السوفييتية<sup>(١٠)</sup>. بينما تعلل الجانب السوفييتي بأن أذربيجان لديها حكومة مستقلة عن السوفيت، ولكنها وعدت بالتوسط لديها من أجل الإفراج عن الأسرى البريطانيين<sup>(١١)</sup>. وفي أكتوبر ١٩٢٠ تم حل مشكلة الأسرى البريطانيين المحتجزين في باكو، وتم إعادتهم إلى بريطانيا، وبالمثل فقد تم الإفراج عن الأسرى الروس<sup>(١٢)</sup>.

كما واجهت المفاوضات مشكلة عدم سماح بريطانيا بدخول ليتفينوف إلى أراضيها ضمن الوفد التعاوني الروسي الذي سيجري المفاوضات مع بريطانيا، بحجة سوء سمعته التي اشتهر بها في الفترة ما بين عامي ١٩١٧ و ١٩١٨، واقترحوا بقاءه في الدانمرك، للمشاركة في مفاوضات تبادل الأسرى التي ستتم في كوبنهاجن، والسماح له بالتشاور مع أعضاء الوفد التعاوني السوفييتي أثناء فترة وجودهم في بريطانيا، والاتصال مع موسكو بخصوص إعادة العلاقات التجارية مع بريطانيا<sup>(١٣)</sup>. وقد ردت الحكومة السوفييتية على ذلك القرار، بأن نشاط ليتفينوف السابق في بريطانيا يعطي سببا قويا للحكومة البريطانية لرفض دخوله البلاد يتناقض مع الحقائق، لأن الحكومة الروسية لم تتلق شكاوى واحدة ضده من الحكومة البريطانية بخصوص نشاطه المزعوم طوال وجوده في بريطانيا، وأن المبرر الوحيد وراء ذلك الرفض إنما هو محاولة متعمده من طرفها لخلق المشاكل ووضع العراقيل لكي تحول دون استئناف العلاقات الطبيعية السلمية بين البلدين<sup>(١٤)</sup>. ويمكن إرجاع إصرار السوفييت على حضور ليتفينوف إلى لندن لحضور المفاوضات إلى رغبتهم في عدم تقديم تنازلات لبريطانيا وحليفاتها في بداية المفاوضات، وكذلك إلى رغبتهم في الاستفادة من معرفة ليتفينوف القوية بطروف الاقتصاد الأوروبي وإجادته اللغة الإنجليزية<sup>(\*)</sup>، وإمكانية استخدام ذلك في المفاوضات التجارية.

كذلك كانت مشكلة الذهب من أهم المشاكل الهامة التي وقفت عقبة أمام استئناف المفاوضات البريطانية السوفييتية، فروسيا لم يكن لديها ائتمان كافٍ أو سلع أو مواد بكميات كبيرة تكفي للتصدير، وفي الوقت ذاته لم تقبل مصارف العالم الكبرى الذهب السوفييتي على أساس انه مصادر من أصحابه السابقين الذين قد يطالبون به يوما ما، وظل هذا الوضع عقبة في سبيل التجارة السوفييتية، ولكن كان لنجاح السوفييت في توقيع اتفاقيات مع السويد في مايو ١٩٢٠ لشراء بعض الأدوات الزراعية ومعدات السكك الحديدية بسلع قيمتها مائة مليون كرونز يُدفع ربعها فورا بالذهب والباقي على دفعات قصيرة الأجل<sup>(١٥)</sup>، وكذلك توافر كميات كبيرة من من مخزون الأقمشة لدى المصانع البريطانية، مناسبة للاستهلاك الروسي

إذا تم حل مشكلة الدفع مع روسيا، دور كبير في دعوة لويد جورج لمقابلة كراسين في لندن أواخر مايو ١٩٢٠ لإجراء محادثات غير رسمية، وقد قررت الحكومة السوفييتية، فيما يخص التجارة الخارجية، استخدام أسلوب المركزية في كل وارداتها وصادراتها، على أن تمثل الهيئة الروسية للتعاون في روسيا الحكومة السوفييتية، وقررت أيضا استخدام الذهب والمصادر الأخرى كالبلاتين للدفع مقابل السكك الحديدية والموارد الأخرى المطلوبة لها في المقام الأول، وكذلك قررت روسيا تقديم بعض الامتيازات لأصحاب رأس المال الأجنبي، خاصة التي تُستثمر في تصدير الأخشاب الروسية، وكان الهدف من هذه الامتيازات تأمين توفر رأس المال الأجنبي لتطوير روسيا<sup>(١٦)</sup>. ومن ثم فقد وافقت السلطات البريطانية في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٠ على قبول الذهب السوفييتي بكامل قيمته بشرط القيام ببعض الإجراءات الرسمية المعينة<sup>(١٧)</sup>.

كما كانت مشكلة الديون والممتلكات البريطانية المصادرة في روسيا السوفييتية، من أهم المسائل العالقة بين الطرفين، فقد بلغت الديون الروسية المستحقة لبريطانيا نحو ٦٢٩ مليون إسترليني، كما طالبت الحكومة البريطانية بتعويض أصحاب الممتلكات المصادرة<sup>(١٨)</sup>.

### جولات التفاوض البريطاني السوفييتي.

#### • جولة إبريل-مايو ١٩٢٠.

قرر المجلس الأعلى للحلفاء رفع الحصار عن روسيا في ١٦ يناير ١٩٢٠<sup>(\*)</sup>، والدخول في مفاوضات مع مباشرة مع هيئة التعاونيات الروسية - Russian Co-operative Organizations\_ والتي تمثل اللسان الناطق للحكومة السوفييتية\_ بهدف استيراد الحبوب والمواد الخام من روسيا مقابل تزويدها ببعض أدوات الزراعة، والنسيج<sup>(١٩)</sup>، ومن ثم فقد قررت الحكومة السوفييتية إرسال وفد إلى أوروبا مكون من أربعة أعضاء بصحبة عشرين خبيرا، وقد ترأس كراسين وفد التعاونيات الروسي، وقد وصل الوفد إلى كونهاجن يوم السابع من إبريل، وقد التقى مع ممثلي بريطانيا وفرنسا، وأبدت الأخيرة

اهتمامها الأساسي بمسألة ديون روسيا المستحقة على الحكومتين القيصرية والمؤقتة، بينما وافقت بريطانيا على بدء مفاوضات التجارة على أن يتم نقلها إلى لندن، وعلى الرغم من استعداد الوفد السوفييتي للذهاب إلى لندن إلا أن الحكومة البريطانية رفضت منح تأشيرة دخول لليتفينوف، وفي نفس الوقت رفض الوفد الروسي الذهاب إلى لندن بدونه (٢٠).

وصل الوفد السوفييتي برئاسة كراسين إلى لندن في ٢٧ مايو ١٩٢٠، دون مشاركة ليتفينوف، وعقد الوفد الروسي أول اجتماع مع المسؤولين البريطانيين في ٣١ مايو، حيث لخص كراسين العرض الروسي بقوله انه يجب اكتمال رفع الحظر الاقتصادي على روسيا، وإزالة الألغام في البلطيق، وضرورة إنهاء المساندة البريطانية لبولندا في حربها مع روسيا السوفييتية (٢١). أما في الجانب البريطاني فقد أصر كيرزون على عدة شروط لبدء المفاوضات، وهي ضمان السوفييت لإنهاء الدعاية المضادة لبريطانيا في الشرق الأدنى\_ بلاد فارس وأفغانستان والهند\_ بالإضافة إلى إعطاء ضمانات بعدم هجوم السوفييت من البحر الأسود على بلاد البلطيق وقوات رانجل، كما أضاف لويد جورج شرطاً آخر نص على اعتراف السوفييت بديون الحكومة القيصرية السابقة للثورة البلشفية (٢٢).

#### • جولة يونيو\_ يوليو ١٩٢٠.

رد الجانب السوفييتي على العرض البريطاني، في التاسع والعشرين من يونيو ١٩٢٠، حيث صرح كراسين بقوله أن روسيا على استعداد لمراجعة سياستها الخارجية، ووقف أنشطتها الدعائية المعادية لبريطانيا، وفحص دعاوى بريطانيا المالية، وكل الديون الروسية التي سبق وأن أنكرتها والممتلكات المصادرة، ولكن ذلك كله بشرط المعاملة بالمثل، والتوصل إلى سلام حقيقي أكيد بين الحكومتين، مما يعني اعتراف الحكومة البريطانية بالدعاوى السوفييتية المماثلة بالتعويض عن الخسائر الناتجة عن التدخل البريطاني في روسيا، وكذلك الاعتراف الرسمي بروسيا السوفييتية (٢٣). كما أشار كراسين إلى أن الصعوبات التي تقف عقبة أمام التوصل إلى تسوية سلمية تتمثل في أن بريطانيا جزء من

التحالف العسكري الموجه ضد روسيا السوفييتية، وأن وقف بريطانيا لعملياتها العسكرية ضد روسيا سيفقد هذا التحالف جزءا كبيرا من أهميته<sup>(٢٤)</sup>.

ومن جانبها فقد ردت الحكومة البريطانية على مذكرة كراسين في اليوم التالي أي في ٣٠ يونيو ١٩٢٠، ووضعت عددا من الشروط لاستئناف العلاقات التجارية مع روسيا وهي، تعهد الطرفين بالتوقف عن الأعمال العدائية، أو أي دعاية مضادة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ضد الطرف الأخر، وبصفة خاصة تعهد الحكومة السوفييتية بالامتناع عن مشاركة الشعوب الآسيوية في أي نشاط عسكري أو دعائي مضاد للإمبراطورية البريطانية أو مصالحها، ويمثل هذا الاقتراح كهدنة عامة وشرط ضروري لاستئناف العلاقات التجارية، وكذلك السماح للرعايا البريطانيين في روسيا وكذلك الرعايا الروس في بريطانيا أو أي جزء من الإمبراطورية البريطانية بالعودة إلى بلادهم، والشرط الثالث نص على تعهد الحكومة السوفييتية في مقابل تعهد الحكومة البريطانية بالمثل بالموافقة على الاعتراف من حيث المبدأ أنها مسؤولة عن دفع تعويضات القطاع الخاص الذي أمد روسيا بالخدمات والسلع ولم يحصل على ثمنها بعد، وان بريطانيا لا تطلب من الجانب السوفييتي دفع هذه التعويضات فورا وإنما يمكن التفاوض عليها من خلال مفاوضات سلام لاحقة، أما الشرط الأخير فقد نص على حق كلاً من الطرفين في رفض دخول أي من الممثلين الرسميين غير المرغوب فيهم بصفتهم الشخصية وليس بصفتهم الوظيفية<sup>(٢٥)</sup>.

وفي السابع من يوليو سنة ١٩٢٠ أعلن تشيتشيرين\_ مفوض الشعب للشؤون الخارجية\_ موافقته على المبادئ البريطانية السابق ذكرها، وذلك استجابة لرغبة الحكومة البريطانية في التوصل سريعا لاتفاقية سلام بينهما، على أن تمثل هذه المبادئ حجر الأساس للمفاوضات التي ستبدأ في الحال، وأوضح أيضا أن الحكومة السوفييتية تتفق أن هذه المبادئ تمثل هدنة بين البلدين، وتشارك بريطانيا الرأي أنها تمهد الطريق لسلام حقيقي وأكد، وتعارض في نفس الوقت على الادعاء بأن روسيا السوفييتية هي المسؤولة عن الهجوم على الإمبراطورية البريطانية، وقد اختتم تشيتشيرين تصريحه بقوله أن روسيا

السوفييتية لديها رغبة قوية للتوصل إلى سلام دائم مع بريطانيا ولا يحول دون ذلك سوى عدم توفر هذه الرغبة لدى بريطانيا<sup>(٢٦)</sup>.

ويلاحظ من قراءة الشروط البريطانية أنها قد وضعت بعناية من قبل الحكومة البريطانية، لأنها ضمت كل المشاكل التي كانت تعاني منها بريطانيا في علاقتها مع السوفييت، وخاصة مشكلة الدعاية المضادة التي تركزت في المناطق الأكثر حيوية لبريطانيا خاصة في أفغانستان وإيران والقوقاز، كذلك كانت الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تتجاهل مصالح أصحاب رأس المال\_ الذين كان لهم تأثير سياسي كبير على صانعي القرار في بريطانيا\_ الذين تضرروا من المصادرة السوفييتية لأموالهم، كذلك شرط استبعاد الممثلين الدبلوماسيين غير المرغوب فيهم كان من أجل استبعاد لتفينوف الذي اتهمته بريطانيا بالتورط في أنشطة عدائية لبريطانيا. كما يلاحظ في الرد السوفييتي إصراراً من جانبهم على تجاوز الخلافات والمسائل العالقة من أجل التوصل إلى اتفاق مع دولة كبيرة في حجم بريطانيا، تكسر به العزلة الدبلوماسية المفروضة عليها منذ ثورة نوفمبر ١٩١٧، وتشق به الصف الغربي وتحول دون إنشاء جبهة متحدة من الغرب ضد روسيا السوفييتية، وإدراكها أن التوصل لاتفاق مع بريطانيا سيشجع بقية الدول الأخرى على أن تحذو حذوها.

توقفت المحادثات البريطانية السوفييتية عدة أشهر، وقد أرجعت بريطانيا سبب ذلك التوقف إلى استمرار المعاملة السيئة للمحتجزين البريطانيين في روسيا، وفشل كل من وفدي روسيا وبولندا للتوصل إلى هدنة بينهم بصفة محددة وأكيدة<sup>(٢٧)</sup>، بالإضافة إلى التقارير التي وردت من بريطانيا بنقض الجانب السوفييتي لكل تعهداته السابقة وقيامه بدعاية مضادة في بريطانيا، ومنها قيام السوفييت بتقديم عروض مالية إلى جريدة الديلي هيرالد Daily Herald الناطقة بلسان حزب العمال<sup>(٢٨)</sup>، وكذلك للأنشطة الدعائية المضادة التي قام بها السوفييت من خلال المؤتمر الثاني للكونغرس<sup>(\*)</sup>، في يوليو ١٩٢٠، وكذلك مؤتمر باكو<sup>(\*)</sup>، الذي انعقد في سبتمبر ١٩٢٠<sup>(٢٩)</sup>.



غادر الوفد السوفييتي لندن في سبتمبر ١٩٢٠ متجها إلى موسكو للتشاور مع الحكومة السوفييتية، وذكر كيرزون أن حكومته لا تنوي الدخول في علاقات سياسية مع الحكومة السوفييتية في الوقت الحالي، حتى تثبت الحكومة السوفييتية استعدادها للعيش بسلام مع دول أوروبا الغربية (٣٠).

أعلنت الحكومة السوفييتية في سبتمبر ١٩٢٠ أن الحجج التي قدمتها بريطانيا لوقف المفاوضات، ما هي إلا حجج واهية اتخذتها بريطانيا لتعطيل إمكانية التوصل إلى اتفاقية بين البلدين، وتأجيل استئناف العلاقات الودية بين البلدين لأجل غير مسمى، وأن الحكومة السوفييتية بقبولها الشروط التي وضعتها الحكومة البريطانية في مذكرتها في ٣٠ يونيو، يجعل لها الحق في توقع استئناف مفاوضات السلام بينهما فوراً، وعلى الرغم من ذلك القبول إلا أنه لم يثمر عن النتائج المرجوة (٣١). كما أنها ألقت بالمسؤولية حول تأخر المفاوضات الروسية البريطانية على عاتق الحكومة البريطانية وحدها، حيث أنها استغلت الصراع الروسي البولندي وهي مشكلة سياسية صرفه واستخدمتها حجة لتأجيل كل المحادثات الاقتصادية، ثم بعد ذلك طردت الممثلين الروس (٣٢). وأشارت الحكومة السوفييتية إلى أن السبيل الوحيد لإزالة الشكوى والاختلاف والرأي المتبادل بين البلدين هو تنمية وترجمة بنود مذكرتي ٣٠ يوليو و٧ يوليو إلى واقع ملموس (٣٣)، وأنها تعتقد أنها لا تستطيع أن تسمح بالمزيد من التأجيلات في هذا الموضوع، ولذلك فإن لم تكن الحكومة البريطانية على استعداد للدخول في مفاوضات استكمال اتفاقية التجارة، فعلى الحكومة البريطانية تحمل المسؤولية الكاملة ونتائج هذا الفشل (٣٤).

#### • جولة نوفمبر ١٩٢٠.

في نوفمبر ١٩٢٠ كان الطريق مفتوحاً مرة أخرى للمفاوضات الرسمية، فقد حقق السوفييت الانتصار على قوات رانجل، وعقدوا هدنة مع بولندا، وبدأت سلسلة من المحادثات مرة أخرى بمذكرة من كراسين في السادس من نوفمبر احتج فيها على التأخيرات التي لا نهاية لها، معلناً استعداد حكومته لإرسال وفد إلى بريطانيا أو أية دولة أخرى من أجل ذلك

الغرض<sup>(٣٥)</sup>، لكن كيرزون بعث برسالة إلى مجلس الوزراء في ١٤ نوفمبر ١٩٢٠، أشار فيها إلى عدم إمكانية قيام علاقات تجارية مع تلك الدولة التي لا تُخفي نواياها للإطاحة بمؤسساتنا في كل أنحاء العالم<sup>(٣٦)</sup>. لكن عندما وصلت الأخبار إلى لندن التي تفيد بنها هزيمة الجيش البولندي وقوات رانجل، فإن مجلس الوزراء قد غير من مسلكه تجاه السوفييت، وأعلن لويد جورج في ١٨ نوفمبر في مجلس العموم أن مجلس الوزراء قد وضع مشروعاً لمسودة اتفاق سيُسلم للوفد السوفييتي خلال أيام<sup>(٣٧)</sup>.

وبعد ذلك بعشرة أيام سُلّم هذا المشروع \_ الذي تركز في معظمه على بند الدعاية والأنشطة المضادة للموجة لكلا البلدين \_ إلى كراسين، الذي عرضه على حكومته في السادس من ديسمبر ١٩٢٠، وقد علق تشيتشيريون على ما جاء بالمسودة قائلاً: "أن المسودة كشفت عن عدم وجود خلافات جوهرية بين الحكومتين، والتي قد تحول دون التوصل إلى اتفاقية نهائية بينهما، وأن الحكومة الروسية ترغب في الوصول إلى علاقات ودية سليمة بين البلدين، تؤدي إلى تهدئة واستقرار الأوضاع في الشرق، وأن هذا لن يتحقق دون الدخول في مفاوضات سياسية، وإلا فإن هذه الاتفاقية لن تؤتي الثمار المرجوة منها<sup>(٣٨)</sup>.

#### أهم بنود اتفاقية التجارة البريطانية السوفييتية.

انقسم الرأي داخل بريطانيا حول توقيع الاتفاقية التجارية مع السوفييت، فقد عارض توقيع الاتفاق الزمرة العسكرية المحافظة التي كانت تريد استمرار عزل روسيا دولياً ومحاربتها، وكذلك اعترض أصحاب رؤوس الأموال الذين صودرت ممتلكاتهم في روسيا إبان الثورة الروسية، أما المؤيدين لتوقيع المعاهدة فقد ضمت الأحرار والعمال، وممثلين عن مصالح الصناعيين ورجال الأعمال، وقد اعتقدوا أن السوق السوفييتية يمكن أن تساهم في حل مشاكل الاقتصاد البريطاني، وأشاروا إلى أن تأخير عقد الاتفاق مع روسيا يحرم بريطانيا من سوق عظيمة كالسوق الروسية<sup>(٣٩)</sup>، وفي الوقت ذاته قام السوفييت بتوقيع عقود تجارية مع ألمانيا في أوائل مارس ١٩٢١، لشراء ٦٠٠ قاطرة، مما اضطر الحكومة البريطانية إلى إعطاء تعليمات إلى روبرت هورن وزير المالية بتوقيع الاتفاق التجاري مع كراسين ممثل

الجانب الروسي<sup>(٤٠)</sup> ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ فوراً. وقد اشتملت الصيغة النهائية لاتفاقية التجارة على مقدمة وأربعة عشر بنداً وملحقاً بعنوان: إعلان الاعتراف بالدعوى والمطالبات<sup>(٤١)</sup>.

وقد ورد في المقدمة التمهيدية للاتفاقية المذكورة أنه من المرغوب فيه أن يتم التوصل إلى اتفاقية مبدئية للتجارة السلمية، وذلك في انتظار التوصل إلى اتفاقية السلام الرسمية العامة، وتتضمن الاتفاقية الحالية المبدئية عدة شروط ملخصها اكتناع كلا الطرفين عن الأنشطة العدائية، وأية مشاريع معادية للطرف الآخر، وألا يُجري أي من الطرفين أعمال دعائية خارج حدود بلاده سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ضد المؤسسات في الإمبراطورية البريطانية أو جمهورية روسيا السوفييتية، وخاصة امتناع الحكومة الروسية عن أي محاولات لتشجيع أي من الشعوب الآسيوية للقيام بأعمال عدائية ضد المصالح البريطانية، خاصة في الهند أو الدولة المستقلة في أفغانستان، وذلك بأي صورة أو أي فعل أو دعاية سواء عسكرية أو دبلوماسية، وتقدم الحكومة البريطانية تعهداً مماثلاً للحكومة السوفييتية فيما يخص البلاد التي كانت تشكل جزءاً من الإمبراطورية الروسية السابقة ونالت استقلالها مؤخراً عن روسيا، ويتعهد كلا الطرفين بإصدار التعليمات الضرورية لوكلائهما أو أفرادهما الذين يخضعون لسلطاتهما للالتزام بكل الشروط السابق ذكرها<sup>(٤٢)</sup>.

ونصت أيضاً المقدمة التمهيدية على إعادة توطين الرعايا البريطانيين المحتجزين في روسيا، وكذلك المواطنين الروس المحتجزين في الإمبراطورية البريطانية.

أما البند الأول من الاتفاقية فقد نص على التزام كلا البلدين بعدم فرض أو الاستمرار في أي صورة من الحظر ضد الطرف الآخر، وإزالة العوائق التي تحول دون استئناف التجارة بينهما من جهة وبين البلاد الأجنبية من جهة أخرى، أو وضع عوائق في طريق البنوك والائتمان والعمليات المالية اللازمة لأغراض التجارة<sup>(٤٣)</sup>.

أما البند الثاني فقد نص على منح التسهيلات للسفن البريطانية والروسية التي تسير في أي موانئ من روسيا أو بريطانيا، بالمثل كما تُمنح للسفن التجارية الأجنبية، وتتعهد الحكومة البريطانية بعدم مساندة أي إجراءات من شأنها تقييد حرية الملاحة للسفن الروسية في أعالي البحار أو المضائق بحيث تتساوى في هذا الشأن مع السفن الأجنبية الأخرى، لكن بشرط ألا يحرم هذا البند أي من البلدين من الحق في اتخاذ الاحتياطات الواجبة التي تمليها عليها قوانين بلديهما والخاصة بدخول الأجانب إلى أراضيهم<sup>(٤٤)</sup>.

أما البند الرابع فقد نص على انه لكلا البلدين تحت شروط معينة حق تعيين عدد من مواطنيها للدخول والإقامة في البلد الآخر لأغراض التجارة، على أن يتم منح هؤلاء الأفراد امتيازات مختلفة معينة. وقد أشار البند الخامس إلى أنه لكلا الطرفين حق تعيين عدد من الوكلاء والمندوبين الرسميين للإقامة وممارسة وظائفه في البلد الآخر، ويتمتعوا بنفس المزايا التي تُمنح للفئة السابقة في البند الرابع، بالإضافة إلى إعفائهم من القبض أو الاعتقال أو التفتيش، كما أنه من حق هؤلاء الوكلاء الاتصال بحكوماتهم، ومن حقهم استخدام شفرات معينة والتي لا يحق لأحد محاولة فكها أو الاطلاع عليها، وكذلك حمل الحقايب المحكمة الغلق التي لا يحق لأحد فتحها عنوة<sup>(٤٥)</sup>.

وفي البند السادس يتعهد كلا الطرفين من التحقق أن الأفراد الذين يُسمح لهم بالدخول لأراضي البلد الآخر، تحت البندين السابقين يتمتعون بكل الحقوق لتيسير التجارة على ألا يتعارض ذلك مع أي تشريعات معمول بها في أي من البلدين.

وقد نص البند التاسع بعدم مصادرة الحكومة البريطانية السندات الذهبية أو السلع المصدرة من روسيا التي لا يمكن إثبات ملكية الحكومة البريطانية لها، كما نص البند الحادي عشر على عدم خضوع منتجات أي من البلدين إذا تم استيرادها إلى البلد الآخر لأية مصادرة أو استيلاء السلطات المحلية أو المركزية.

وقد أشار البند الثالث عشر إلى أن هذه الاتفاقية تدخل حيز التنفيذ في الحال، واتخاذ كلا الطرفين الإجراءات اللازمة لسريان مفعولها، وحق كلا الطرفين في فسخها، وذلك بعد منح مهلة قدرها ستة أشهر قبل الفسخ، بشرط أن يمر عام على الأقل من تاريخ بدء هذه الاتفاقية<sup>(٤٦)</sup>.

وقد تقرر في خاتمة الاتفاقية\_ أنه عملاً بالإعلان الملحق بالاتفاقية\_ الاعتراف بحقوق ودعاوى كل طرف أو مواطني الطرف الآخر، وسوف يتم التعامل مع هذه الدعاوى بإنصاف خلال اتفاقية السلام، وفي نفس الوقت فإن الحكومة الروسية تعترف بمبدأ المسؤولية عن تعويض الأشخاص الذين أمدوا روسيا بالسلع والبضائع والذين لم يحصلوا على ثمنها بعد، وسوف تعلن الحكومة السوفييتية من جانبها مثل هذا الإقرار.

### أثر اتفاق مارس ١٩٢١ في العلاقات البريطانية الروسية.

اعتبر السوفييت أن تحسن العلاقات بينهم وبين بريطانيا على أثر توقيع الاتفاقية التجارية الإنجليزية الروسية بداية لتطبيع العلاقات والاتصالات الدبلوماسية مع القوى الأوروبية الغربية الأخرى<sup>(٤٧)</sup>. لكن لم يتبع النموذج البريطاني، أي من الدول الغربية المؤثرة، كالولايات المتحدة الأمريكية أو فرنسا<sup>(\*)</sup>، ومع ذلك فقد نجح السوفييت في توقيع اتفاق تجاري مؤقت مع ألمانيا، في السادس من مايو ١٩٢٠، والتي بموجبها اعترفت ألمانيا بمفوضية جمهورية روسيا السوفييتية بوصفها المفوضية الشرعية الوحيدة للدولة الروسية في ألمانيا ومنحتها الحقوق والامتيازات الدبلوماسية. وعقب ذلك بوقت قصير وقعت اتفاقيات مماثلة مع النرويج وإيطاليا والدانمرك وتشيكوسلوفاكيا وتركيا وفارس<sup>(٤٨)</sup>.

في الوقت الذي وقع فيه الاتفاق التجاري، أعلن لينين في المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي ما عُرف بالسياسة الاقتصادية الجديدة New Economic Policy<sup>(\*)</sup>، وفي ظل السياسة الاقتصادية الجديدة سُمح بدخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى روسيا تدعيماً للاتصال التجاري مع الدول والمراكز الصناعية الغربية الرأسمالية، وهي خطوة جريئة

وخطرة، إلا أنها في نظر لينين كانت لازمة لتوفير المعدات والآلات اللازمة لإقامة صرح الصناعة باعتبارها الهدف الاسمي للتنظيم الاقتصادي الذي ينبغي توفير كل السبل لتحقيقه، وقد صرح لينين في هذا المعنى: "بدون الاستيراد من الخارج لن يتاح لنا إقامة صرح الصناعة، ولذلك يجب علينا أن نرشى الرأسمالية بالأرباح التي سوف يحققونها منا وإنما لمضطرون إلى ذلك طالما أننا في حاجة للوسائل المادية لإقامة اقتصادنا الصناعي بمعدل سريع للغاية"<sup>(٤٩)</sup>، وأشار المؤتمر إلى ضرورة إخراج البلاد من العزلة في ميدان الاقتصاد والسياسة الخارجية، ووجوب استخدام المعدات الأجنبية ورؤوس الأموال الأجنبية، وعرض المؤتمر منح الامتيازات كأحد الأشكال الممكن استخدامها عمليا في ذلك الوقت لاشتراك رأس المال الأجنبي في استثمار الثروات الطبيعية لروسيا السوفييتية. وقد نظر لينين إلى مسألة منح الامتيازات للدول الرأسمالية على أن جوهرها يكمن في تحقيق المصلحة السياسية؛ لأنها تعرقل الدول الرأسمالية التي أقدمت على التعامل مع السوفييت، من القيام بأعمال عسكرية جديدة ضدها، وبالتالي تحسين وضع الجمهورية السوفييتية<sup>(٥٠)</sup>.

لكن لم يمض أربعة شهور على توقيع الاتفاق التجاري البريطاني السوفييتي، حتى صار الموقف داخل روسيا ينذر بكارثة وشيكة، حيث ضرب الجفاف أنحاء روسيا، مما أثر على الإنتاج الزراعي، وبالتالي حدثت مجاعة رهيبة في روسيا، وبالتالي لم يكن باستطاعة روسيا إمداد بريطانيا أو دول أوروبا الغربية بما تحتاجه من الحبوب، بل إن روسيا ذاتها كانت في حاجة إلى تقديم المساعدات الغذائية.

وصلت إلى موسكو بعثة تجارية بريطانية في ٣١ يوليو ١٩٢٠، كما نص الاتفاق التجاري، ولكنها سرعان ما انغمست في المنازعات السياسية، فقد شهدت روسيا جدلا كبيرا حول مسألة التعايش مع النظام الرأسمالي، حيث رأى البعض أن تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة قد تؤدي إلى بعث الرأسمالية من جديد، فأجاب لينين أن ذلك لن يشكل خطراً على الدولة الاشتراكية، ففي يدها مواقع قيادية كالمصارف واحتكار التجارة الخارجية والمؤسسات الصناعية المؤممة<sup>(٥١)</sup>، كذلك ظهرت الانقسامات في بريطانيا حول مسألة التعاون مع

السوفييت الذين يقوم برنامجهم السياسي على الإطاحة بالنظم الرأسمالية، والدعاية المضادة لبريطانيا في مختلف أنحاء الإمبراطورية البريطانية، وقد حدث أول صدام دبلوماسي في أقل من ستة أسابيع بعد وصول البعثة البريطانية إلى موسكو، ففي سبتمبر ١٩٢١ أرسل كيرزون مذكرة إلى الحكومة السوفييتية، احتج فيها على الدعاية المضادة التي قامت بها الحكومة السوفييتية ضد بريطانيا، والتي اعتبرها مناقضة للتعهدات التي نص عليها الاتفاق التجاري، وقد استشهد كيرزون ببعض الخطب والتقارير التي صدرت من عدد من أعضاء الحكومة الروسية للجنة المركزية للمؤتمر الثالث للكونغرس منهم لينين وستالين<sup>(٥٢)</sup>.

وقد نفت الحكومة السوفييتية بمذكرة وقعها ليتفينوف في ٢٧ سبتمبر الاتهامات البريطانية، واعتبرها أنها تجافي الحقيقة، وطلبت الحكومة السوفييتية في مذكرتها من الخارجية البريطانية إظهار الوثائق الروسية الأصلية التي في حوزتها، والتي تثبت تورط السوفييت في أنشطة معادية لبريطانيا بعد توقيع الاتفاق التجاري، كما أشارت الحكومة السوفييتية في مذكرتها إلى رغبتها في التوصل لحلول لجميع المسائل التي تعرقل قيام علاقات ودية مع بريطانيا<sup>(٥٣)</sup>.

ورغم كل ما سبق فإن توقيع الاتفاق التجاري بين بريطانيا وروسيا السوفييتية يعد من أعظم إنجازات الدبلوماسية السوفييتية في الفترة ما بين ١٩٢٠/١٩٢١، وبالرغم من محاولة القادة السوفييت الحصول على اعتراف كامل بشرعية الحكومة الروسية، إلا أن الاعتراف الواقعي De Jure De Facto قد تحقق صراحة من خلال اتفاقية التجارة، مما مهد الطريق لتأسيس علاقات اقتصادية مع دول أوروبية أخرى، وكذلك فإن الاعتراف البريطاني بالحكومة الروسية كأمر واقع، أضفى مشروعية على قوانين التأميم السوفييتية في نظر المحاكم البريطانية، بحيث لم يعد لدى السلطات السوفييتية ما تخشاه من قيام الملاك السابقين بعمل قضائي ضد شحنات الصادرات السوفييتية إلى بريطانيا أو ضد دفعات الذهب المستخدمة في دفع ثمن الواردات.

## هوامش البحث

- (<sup>1</sup>) بونو ماريف، أ. جروميكو، ف. خفوستوف (محررون)، تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي، ج ١ (١٩١٧-١٩٤٥)، دار التقدم، موسكو ١٩٧٥، ص ١٣٧.
- (2) Gaworek, Norbert Horst, Allied Economic Warfare against Soviet Russia from November 1917 to March 1921, Ph.D. Dissertation , The University of Wisconsin, 1970, p. 333.
- (3) British Secretary's Notes of an Allied Conference, Feb. 23, 1920, No. 22, in Butler, Rohan and Bury, J. P(eds.), Document on British Foreign Policy 1919-1939, First Series, Vol. VII, 1920, London 1958, p. 197, (Henceforth cited as D.B.F.P).
- (4) Ibid, pp. 197-198.
- (5) Hartmann, Fredrick H, The Relation of Nations, New York, 1959, p. 538.
- (<sup>6</sup>) إبراهيم عبدالمجيد، المفاوضات الخاصة باستئناف العلاقات التجارية بين بريطانيا وروسيا السوفييتية ١٩٢٠-١٩٢١، النهضة المصرية، القاهرة ٢٠٠٧، ص ص ١٤١-١٤٢.
- (7) British Secretary's Notes of an Allied Conference, D.B.F.P, p. 198; Kahng, Gyoohyoung, Intervention and Coexistence, the Comintern's Revolutionary Propaganda in Great Britain and Anglo- Soviet relations 1920-27, Ph.D. Dissertation, The College of Arts and Sciences of Ohio University, 1998, pp. 53-54.
- (<sup>8</sup>) Parliamentary Debates: House of Commons, Official Report, Fifth Series, Feb. 10, 1920, vol. 125, col. 143, ((Henceforth cited as Parl. Deb. HC); Gaworek, op. cit, p. 325.
- (<sup>9</sup>) Parl. Deb. HC, Jul. 01, 1920, Vol. 131, cols. 625-26,



(٩) جيمس اوجرادي James O'Grady عضو حزب العمال البريطاني الذي وقع الاتفاقية المعروفة باسمه مع ماكسيم لتفينوف والتي نصت على توفير بريطانيا السفن اللازمة لإعادة الأسرى البريطانيين والحلفاء والدول المحايدة الموجودين في روسيا إلى أوطانهم. انظر:

= Eudin, Xenia Joukoff and Fisher, Harold H., Soviet Russia and the West 1920-1927, A Documentary Survey, Stanford University Press, 1957, p. 20.

(10) Par. Deb. HC, Jul. 12, 1920, vol. 131, col. 1947.

(11) إبراهيم عبدالمجيد، مرجع سابق، ص ص ٢٧-٣٠.

(12) Par. Deb. HC, Oct. 21, 1920, vol. 133, col. 1061.

(13) إبراهيم عبدالمجيد، مرجع سابق، ص ٤٤؛ Gaworek, op. cit, p. 348.

(14) إبراهيم عبدالمجيد، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٩) عاش لتفينوف في بريطانيا سنوات عديدة وكان متزوجا من امرأة إنجليزية. انظر:

Eudin, and Fisher, op. cit, pp. 19-20.

(15) إدوارد هاللت كار، ثورات البلاشفة (١٩١٧-١٩٢٣) ج٢، ترجمة عبدالكريم أحمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٠، ص ٢٥٣.

(16) إبراهيم عبدالمجيد، مرجع سابق، ص ص ٨٠-٨٣.

(17) المرجع السابق، ص ٨٣.

(18) Kahng, op. cit, p. 55.

(٩) اعترضت الولايات المتحدة على قرار رفع الحصار عن روسيا، ورأت أن العلاقات المبكرة مع البلاشفة سوف تشجعهم وترسخ طغيانهم، وأنها ترى أنه من الأفضل الانتظار حتى يغير البلاشفة سلوكهم إلى الاعتدال، معلنة عدم رغبتها في الالتزام بهذه السياسة التي قد تقود إلى الاعتراف المباشر أو غير المباشر بالنظام البلشفي. انظر:

Lansing to Davis (London), January 8, 1920, Department of State, Papers Relating to the Foreign Relations of the United, Vol. III, Washington, D. C.

Government printing office 1936, pp. 444-45; (Henceforth cited as

FRUS);Lansing to Davis (London), Feb. 2, 1920, FRUS, pp. 701-702.

(19) Meeting of Allied Representative, Feb. 19, 1920, No. 16, D.B.F.P, Vol. VII, 1920, P. 140; Glennly , M. V., The Anglo-Soviet Trade Agreement, March 1921 , ( Journal of Contemporary History, Vol. 5, No. 2, 1970), p. 63.

(20) Eudin, and Fisher, op. cit, pp. 20-21; White, Christine A, British and American Commercial Relations with Soviet Russia, 1918-1924, The University of North Caroline press, 1992, p. 39.

(21) Eudin, and Fisher, op. cit, Gaworek, op. cit, p. 348.

(22) Eudin, and Fisher, op. cit, p. 21; ١١٦-١١٥ مرجع سابق، ص

(23) Eudin, and Fisher, op. cit, pp. 21-22.

(24) Narkomindel Statement on Anglo-Russian Negotiation, July. 9, 1920, S. D. F. P, p, 191.

(25) Narkomindel Statement, pp. 192-193; Volkov, Fyodor, Secrets from Whitehall and Downing Street, Moscow, 1980, p. 102.

(26) Narkomindel Statement, pp. 193-194; Par. Deb. HC, Jul. 12, 1920, vol. 131, col. 1950.

(27) Par. Deb. HC, Oct. 20, 1920, vol. 133, col. 918.

(28) إبراهيم عبدالمجيد، مرجع سابق، ص ص ٣٢-٣٣.

(<sup>٥</sup>) الكومنترن Comintern أو الدولية الشيوعية هي منظمة بروليتارية عالمية تمثل الأحزاب الشيوعية من مختلف البلدان، وقد تأسست عام ١٩١٩، وعند تأسيسها حدث خلاف بينها وبين الاشتراكيين الغربيين الذين دعوا إلى مؤتمر اشتراكي دولي عقد في مدينة برن في فبراير ١٩١٩، أعلنوا خلاله ولائهم للمبادئ الديمقراطية، وشجبوا المذهب البلشفي. انظر:

بيير رونوفن، تاريخ القرن العشرين، ترجمة نور الدين حاطوم، دمشق ١٩٦١، ص ١٢١.

(<sup>٥</sup>) عُقد مؤتمر باكو في سبتمبر ١٩٢٠ وحضره ممثلين عن مختلف الدول التي كانت تدخل في نطاق الإمبراطورية الروسية السابقة، وكذلك دول الشرق الأدنى المستقلة، وكان المتحدث الرئيسي في المؤتمر أعضاء الحزب الشيوعي السوفييتي أمثال كارل رادك Karl Radek وزينوفيف Zinoviev، وأعلن الحاضرون في المؤتمر الحرب المقدسة ضد الرأسماليين البريطانيين والفرنسيين، وانضمامهم للنضال المشترك مع روسيا السوفييتية. انظر:

Treadgold, Donald W and Ellison, Herbert J., Twentieth Century Russia, Ninth Edition, New York, 2000, p. 172.

(<sup>29</sup>)Eudin, and Fisher, op. cit, p. 22.

(<sup>30</sup>) إبراهيم عبدالمجيد، مرجع سابق، ص ص ١٢٥، ١٢٧.

(<sup>31</sup>) Wireless Telegram from Chicherin to Lord Curzon on interruption of Anglo–Russian Negotiations, Sep. 24, 1920, S.D.F.P, p. 211.

(<sup>32</sup>) Wireless Telegram from Chicherin to Lord Curzon on Resumption of Trade Relations, Dec. 31, 1920, S.D.F.P, p. 226.

(<sup>33</sup>) إبراهيم عبدالمجيد، مرجع سابق، ص ١٣١.

(<sup>34</sup>) نفسه، ص ١٣٨.

(<sup>35</sup>) Volkov, op. cit, p. 102.

(<sup>36</sup>) The National Archive, Cabinet Meeting, C.P. 2099, Nov. 14, 1920, Public Record Office, CAB 24/114, P. 5.

(<sup>37</sup>) Par. Deb. HC, Nov. 18, 1920, vol. 134, col. 2074; W.P. Coates and Zelda K. Coates., A History of Anglo– Soviet Relations, London 1945, p. 46.

(<sup>38</sup>) Wireless Telegram from Chicherin to Lord Curzon on Resumption of Trade Negotiation, Feb. 4, 1921, S.D.F.P, p. 230.

(<sup>39</sup>) Volkov, op. cit, pp. 106–107.

(<sup>40</sup>) Kahng, op. cit, p. 58.

(<sup>41</sup>) إبراهيم عبدالمجيد، مرجع سابق، ص ١٥٤.

(<sup>42</sup>) Henderson, Arthur and Dovgalevsky V, Anglo–Soviet Relations, 1918—1929 (Bulletin of International News, Vol. 6, No. 7 Oct. 10, 1929), p. 193; إبراهيم عبدالمجيد، مرجع سابق، ص ١٥٥

(<sup>43</sup>) يونوماريف وآخران، مرجع سابق، ص ١٥٣.

(<sup>44</sup>) إبراهيم عبدالمجيد، مرجع سابق، ص ١٥٧.

(<sup>45</sup>) نفسه، ص ١٥٨.

(46) نفسه، ١٥٩.

(47) Treadgold, and Ellison, op. cit, p. 173.

(\*) نشأ خلاف بين بريطانيا وفرنسا نتيجة توقيع الاتفاق التجاري، كان سببه القلق الفرنسي من طبيعة العلاقات التي ستنتج توقيع الاتفاق التجاري، فقد كانت بريطانيا ترغب في الاعتراف بالسوفييت اعترافا واقعيا، وكذلك تبادل الوكلاء الرسميين وبدء المناقشات حول معاهدة عامه، لتسوية كل المشاكل العالقة، بينما فرنسا كانت ترغب في الدخول في علاقات تجارية فقط، وترفض الدخول في أي نوع من التعهد مع الحكومة السوفييتية ربما قد يُقصد به الاعتراف الواقعي. انظر: Gaworek, op. cit, p. 352.

(48) Davis, Malcolm W., Soviet Recognition and Trade, (Foreign Affairs, Vol. 5, No. 4, Jul., 1927), p. 652; ١٨٩ ص مرجع سابق، بونومارييف وآخران، مرجع سابق، ص ١٨٩

(\*) اتخذ المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي المنعقد في مارس ١٩٢١ قرارا بالانتقال إلى ما عُرف بالسياسة الاقتصادية الجديدة أو النيب، والتي أخلت محل "الشيوعية الحربية" التي كانت مُتبعة إبان الحرب الأهلية، والتي تسببت في تدمير العديد من الفلاحين نتيجة مصادرة محاصيلهم، وقامت السياسة الجديدة على أساس فرض ضريبة نوعية يدفع الفلاح بموجبها حصة من ناتجه كضريبة، مع السماح للفلاحين بالتصرف فيما بقي لهم، بعد احتجاز ما يقوم بأودهم ودفع الضريبة، بمبادلتها بسلع أخرى يريدونها أو حتى بيعه في الأسواق المحلية، وحددت الضريبة الجديدة على إنتاج الفلاحين بمعدل أقل بكثير مما كان يتم من قبل، بحيث تبقى للفلاح فائض كبير يتصرف فيه. انظر:

ج. ه، كول، تاريخ الفكر الاشتراكي، الجزء الثاني من المجلد الرابع، ترجمة عبد الكريم احمد، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٥، ص ص ١١٥-١١٦؛ البيروسترويك والجلانوسست من وثائق جورباتشوف، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٨، ٩٩.

(49) صلاح الدين نامق، النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها: دراسة مقارنة، دار المعارف ١٩٨٠، ص ٢٢٥.

(50) بونومارييف وآخران، مرجع سابق، ص ١٨٨.

(51) مجموعة من المؤلفين السوفييت، موجز تاريخ الحزب الشيوعي، دار التقدم، موسكو ١٩٦٨، ص ٢٣٠.

(52) Reply from Litvinov to the Lord Curzon's Note Alleging Soviet Violations of Anglo-Russian Treaty, Sep. 27, 1921, S. D. F. P, p. 258.

(53) Ibid, pp. 261-262.